انهيار الاقتصاد الفلسطيني بعد 7 أكتوبر 2023م والسياسة الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي

طه أغري*

* سيتا، تركيا

ملخص: يتناول هذا التحليل النتائج الاقتصادية والتهديدات المحتملة لحرب إقليمية في أعقاب عدوان «إسرائيل» على غزة ولبنان بعد عملية «طوفان الأقصى»، إذ أدى القصف الإسرائيلي إلى دمار واسع في غزة، كما تسبب في العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية، كما أن «إسرائيل» واجهت تكلفة مالية باهظة نتيجة لهذه العمليات. أما نقل «إسرائيل» الصراع إلى لبنان، فقد خلق خطر نشوب حرب إقليمية واسعة النطاق. ومع ذلك، فإن الأطراف تحاول تجنب اندلاع حرب شاملة. يفترض هذا التحليل أن نهج «الصراع المسيطَر عليه» يُدار في ضوء التوازنات الدولية التي تعتمد على الطاقة والتجارة؛ وذلك لتحقيق مصالح إستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الفلسطيني، غزة، الاقتصاد الإسرائيلي، فلسطين.

The Collapse of the Palestinian Economy after October 7 and the Economic Policy of Israeli Aggression.

TAHA EĞRİ*

ORCID NO: 0000-0001-9069-2677

ABSTRACT: *This analysis addresses the economic outcomes and potential threats of a regional war following Israel's aggression against Gaza and Lebanon after the "Al-Aqsa Flood" operation. The Israeli aggression resulted in widespread destruction in Gaza and caused numerous social and economic issues in the West Bank. Additionally, Israel faced significant financial costs due to these operations. Israel's extension of the conflict into Lebanon has created the risk of a large-scale regional war. The intense attacks launched by Israel against Hezbollah have heightened tensions in the region, and with Iran's involvement in the conflict, the risk of a regional war has increased. This analysis posits that a "controlled conflict" approach is being managed in light of international balances dependent on energy and trade, aiming to achieve strategic interests.*

*SETA, Türkiye

Keywords: *Palestinian economy, Gaza, Israeli economy, Palestine.*

رؤيـــة تركيـــة
2024-(4/13)
47 - 62

Received Date: 20 / 09 / 2024 • Accepted Date: 30 / 10 / 2024

DOI:10.36360/1560-013-004-004

المقدمة

انقضى أكثر من سنة في متابعة الدمار الذي خلفته الإبادة الجماعية التي نفذتها «إسرائيل» في غزة والضفة الغربية ولبنان. بعد عملية «طوفان الأقصى» التي بدأت في 7 أكتوبر 2023م، قامت «إسرائيل» باحتلال غزة، مخلّفة وراءها آلامًا ودمارًا هائلين، فوفقًا للأرقام الرسمية المعلنة، تجاوز عدد الفلسطينيين الذين فقدوا حياتهم 40 ألفًا، في حين بلغ عدد الجرحى حوالي 100 ألف. هذه الإبادة الجماعية تسببت أيضًا في تدمير البنية التحتية والاقتصاد في غزة. ومع استمرار «إسرائيل» في شن هجماتها ومجازرها، تتزايد هذه الخسائر يومًا بعد يوم.

من جهة أخرى، فإن الاقتصاد الإسرائيلي، الذي كان يحاول التعافي بعد جائحة فيروس كورونا، يعاني بشكل متزايد تكلفة العمليات العسكرية، حيث بدأت آثار هذه التكلفة تتجلى بشكل واضح على الهيكل الاقتصادي، إذ أدت الزيادات في معدلات التضخم، والتباطؤ في قطاعات حيوية مثل السياحة والبناء- إلى تفاقم العجز في ميزانية الحكومة، وهذا أدى إلى ظهور مخاطر جديدة.[1]

أما العمليات التي تنفذها «إسرائيل» في لبنان، فقد زادت من خطر اندلاع صراع إقليمي، ومع ذلك، فإنه في ظل فترة تتسم بقدر عالٍ من الهشاشة العالمية، يمكن القول: إن الدول الأخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تتبنى نهجًا أكثر حذرًا لتجنب توسع هذه الصراعات إقليميًّا.

في هذا التحليل، ستجري أولاً مناقشة موجزة حول الدمار الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني، يعقبها تقييم التكاليف الاقتصادية للحرب على الاقتصاد الإسرائيلي. بعد ذلك، سيتناول البحث تأثير خطر الحرب الإقليمية من منظور الاقتصاد السياسي.

ما بعد 7 أكتوبر: الاقتصاد الفلسطيني

تقييم الوضع الاقتصادي في غزة يُعَدّ أمرًا بالغ الصعوبة، إذ خلّفت العمليات العسكرية المستمرة منذ أكثر من اثني عشر شهرًا دمارًا غير مسبوق، وتحولت غزة إلى حطام هائل أدى إلى شلل شبه كامل في الحياة الاقتصادية في المنطقة التي يعيش فيها أكثر من مليونَي شخص. وفقًا للبيانات الخاصة بالربع الأول من عام 2024، شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا بنسبة 81%. وكما هو موضح في الرسم البياني1، فإن الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس إجمالي الإنتاج في بداية عام 2024 انخفض إلى سدس ما كان عليه في عام 2022.

علاوة على ذلك، تعرضت البنية التحتية الزراعية مثل أنظمة الري والمزارع وغيرها من المرافق الزراعية للتدمير بنسبة تتراوح بين 80% و96%، وهذا أدى إلى تهديد كبير للأمن الغذائي. هذا الانقطاع في الإنتاج الزراعي يهدد بحدوث أزمة جوع خطيرة، قد تتفاقم في الأشهر المقبلة إذا لم تُتّخَذ تدابير عاجلة.

الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي لغزة بالدولار الثابت لعام 2015 (2019–2024)

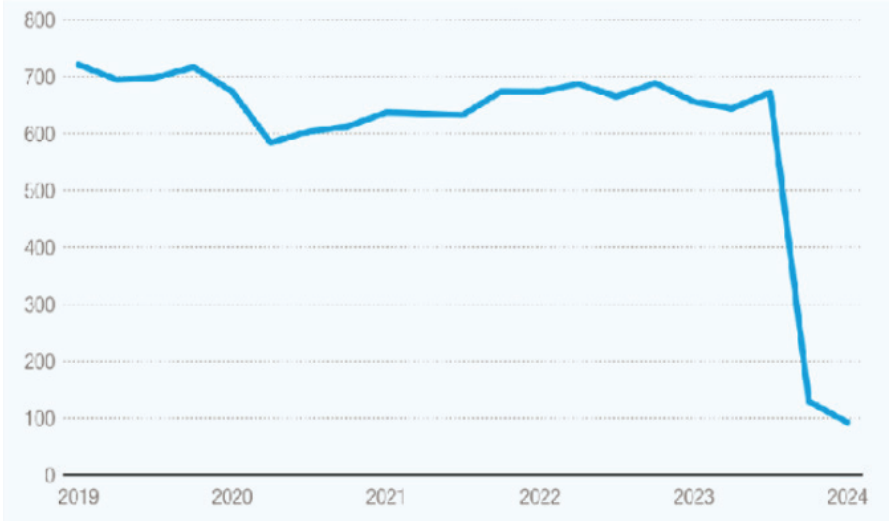

المصدر: حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استنادًا إلى بيانات دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية

وإنّ التدخلات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية ومنع العمال الفلسطينيين من العبور بحجة الصراعات أثّرا سلبًا في المناخ الاقتصادي في المنطقة. ورغم أن الضفة الغربية حقّقت نموًا بنسبة 4% في الناتج المحلي الإجمالي خلال أول ثلاثة أرباع من عام 2023، إلا أن هذه النسبة انخفضت بنسبة 19% في الربع الأخير.

كما شهدت العائدات المالية الصافية التي تُعَدّ من أبرز مصادر الدخل لغزة والضفة الغربية– تراجعًا حادًّا. ففي الضفة الغربية، انخفضت العائدات من أكثر من مليار دولار في الربع الثالث من عام 2023 إلى 83 مليون دولار في الربع الرابع. وبينما توقفت الحياة الاقتصادية في غزة، تأثرت الضفة الغربية بشدة، وهذا جعلها تواجه ضغوطًا اقتصادية هائلة. ويُتوقَّع أن يصل العجز المالي إلى 2 مليار دولار في عام 2024.[2] عدم سد هذا العجز قد يؤدي إلى خطر شلل الحكومة الفلسطينية.

من جهة أخرى، كما هو موضح في الجدول1، ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات قياسية، في حين أدّى ارتفاع الأسعار إلى اضطراب البنية الاجتماعية والاقتصادية، إذ فقد العديد من الأسر مصادر دخلها، بينما تسببت الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الأساسية في تعميق مشكلة الفقر.

"يُتوقّع أن يصل العجز المالي إلى 2 مليار دولار في عام 2024 وعدم سد هذا العجز قد يؤدي إلى خطر شلل الحكومة الفلسطينية."

على مدار العام الممتد من الربع الأول في عام 2023 إلى الربع الأول في عام 2024، تعرضت جميع القطاعات الاقتصادية في غزة لتدمير شامل، فيما شهدت الضفة الغربية أيضًا أضرارًا كبيرة. وقد تقلص قطاعا البناء والنقل بنسبة تصل إلى الثلث خلال هذه الفترة.

الجدول 1. المؤشرات الاقتصادية المختارة (2022-2023)

	الربع الرابع من عام 2023	الربع الثالث من عام 2023	التغيير بالنسبة المئوية بين الربع الرابع والربع الثالث	الربع الرابع من عام 2022	التغير السنوي بالنسبة المئوية
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ثابت 2015، مليون دولار)					
الضفة الغربية	2.711,4	3.345,8	-19	3.339,8	-19
غزة	129,0	671,9	-81	688,4	-81
الأراضي الفلسطينية المحتلة	2.840,4	4.017,7	-29	4.028,2	-29
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (ثابت 2015، مليون دولار)					
الضفة الغربية	910,1	1.129,1	-19	1.151,2	-21
غزة	55,8	300,7	-81	314,5	-82
الأراضي الفلسطينية المحتلة	544,0	773,0	-30	791,4	-31

صافي دخل العوامل من الخارج (مليون دولار)					
الضفة الغربية	83,2	1.114,7	-93	1.055,4	-92
غزة	-0,4	67,1	-101	38,5	-101
الأراضي الفلسطينية المحتلة	82,8	1.181,8	-93	1.093,9	-92
الاستهلاك (مليون دولار)					
الضفة الغربية	3.108,8	3.962,3	-22	3.900,4	-20
غزة	202,5	1.019,8	-80	1.002,9	-80
الأراضي الفلسطينية المحتلة	3.311,3	4.982,1	-34	4.903,3	-32
العمالة					
الضفة الغربية	25,0	171,7	-85	154,6	-84
غزة	0,0	5,7	-100	3,2	-100
الأراضي الفلسطينية المحتلة	25,0	177,4	-86	157,8	-84
معدل البطالة					
الضفة الغربية	32,0	12,9	148	12,1	164
غزة	79,1	46,0	72	44,1	79
الأراضي الفلسطينية المحتلة	45,0	24,1	87	23,4	92

معدل التضخم					
الضفة الغربية	5,2	5	4	4,3	21
غزة	35	3,3	961	4,3	714
الأراضي الفلسطينية المحتلة	11,3	4,5	151	4,3	163

إنّ الإبادة الجماعية التي ارتكبتها «إسرائيل» تسببت في مقتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين، وتشريد مليونَي شخص. وسيستغرق تعويض هذا الدمار بلا شك سنوات، وسيكلّف مليارات الدولارات. ومع وقف الإبادة الجماعية والبدء في إعادة بناء البنية التحتية والاقتصاد، يبقى السؤال حول من سيتحمل تكاليف هذه العملية؟ وبينما تُطرَح رؤوس الأموال الخليجية بوصفها جهة مانحة محتملة، فمن المتوقع أيضًا أن تشارك الدول الأوروبية والصين في هذا الجهد.

الجدول 2. المؤشرات القطاعية لمنطقة فلسطين (النسبة المئوية، 2023–2024)

التغيرات القطاعية من الربع الأول 2023 إلى الربع الأول 2024	الضفة الغربية	غزة
الزراعة، الغابات وصيد الأسماك	11–	93–
التعدين، الكهرباء والمياه	29–	95–
التصنيع	31–	95–
الإنشاءات	42–	99–
التجارة بالجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات	27–	96–
النقل	32–	97–
الخدمات المالية	14–	98–
خدمات المعلومات والاتصالات	18–	93–
الخدمات	24–	67–
الإدارة العامة والدفاع	10–	88–
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	25–	86–

المصدر: «تقرير رصد الاقتصاد العالمي»، ص. 6.

السياسة الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي

تمكنت «إسرائيل»، مثل العديد من الدول، من التعافي بسرعة من الآثار الاقتصادية السلبية التي خلفتها جائحة كورونا. فبعد أن شهد الاقتصاد انكماشًا في عام 2020، عُوِّض هذا الانكماش بنمو قوي بنسبة 9.5% في عام 2021. وقد أدّت المساعدات الحكومية دورًا رئيسًا في هذا التعافي، إلا أن ذلك أدى إلى ارتفاع نسبة العجز في الميزانية إلى 71% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتوازي مع هذا الاتجاه، ارتفعت معدلات التضخم.

يُشار إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي، بما لديه من تراكم رأسمالي وبنية قطاعية قوية، يتمتع بمرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية. فالاقتصاد القائم على التكنولوجيا المتقدمة والمعلوماتية يُعتقَد أنه قادر على تحمل التكاليف الاقتصادية في المدى القصير والمتوسط. ورغم انخفاض معدل النمو الاقتصادي بشكل مفاجئ إلى 2% في عام 2023، وهو ما أثار بعض النقاشات، إلا أن حالة التوتر الناجمة عن الحرب لم تترك مساحة كبيرة لهذا النقاش. ويُتوقَّع استمرار انخفاض معدل النمو الاقتصادي في عام 2024 ليصل إلى

1.5%.[3] وهذا المعدل أقل من معدل النمو الطبيعي للسكان في «إسرائيل»، وهذا يعني انخفاضًا في نصيب الفرد من الدخل.

مع تمويل الإنفاق العسكري وتراجع الإيرادات الحكومية، عاد العجز في الميزانية إلى مستوياته التي شهدها خلال فترة الجائحة، ووفقًا لتقديرات البنك المركزي الإسرائيلي، فإن تكاليف العمليات العسكرية لـ«إسرائيل» قد تصل هذا العام إلى 66 مليار دولار، وهذا يمثل حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي.[4] وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقدير لا يأخذ في الحسبان الهجمات على لبنان. وإذا طال أمد الحرب مع لبنان، فمن المتوقع أن تتضاعف هذه التكاليف.

ارتفاع العجز في الميزانية يدفع «إسرائيل» إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة. وفي هذا السياق، يجري نقاش حول إمكانية زيادة الضرائب بوصف ذلك خيارًا أول لتمويل المالية العامة. ومن المحتمل أن تؤدي هذه الزيادات الضريبية إلى حالة من الاستياء بين الجمهور.

الجدول 3. المؤشرات المختارة (2018-2029)

معدل النمو	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029
	4,1	3,8	-1,5	9,3	6,5	2,0	1,6	5,4	3,1	3,4	3,6	3,6
عجز الموازنة	60,1	59,2	70,9	67,8	60,5	61,9	67,3	67,3	67,8	68,1	68,3	68,5
التضخم	0,8	0,8	-0,6	1,5	4,4	4,2	2,4	2,5	2,1	2,1	2,0	2,0

بسبب المخاطر المالية المتزايدة والمشكلات الأمنية الناتجة عن الصراعات، قامت وكالات التصنيف الائتماني مثل فيتش (Fitch) وموديز (Moody's) وستاندرد آند بورز (S&P) بتخفيض التصنيف الائتماني لـ«إسرائيل». ويثير مستوى عدم اليقين العالي بشأن التعافي بعد الحرب قلق هذه الوكالات، وهذا أدى إلى تخفيض تصنيف «إسرائيل». ومن المؤكد أن انخفاض التصنيف الائتماني سيزيد من تكلفة اقتراض «إسرائيل» من أسواق رأس المال الدولية.

إضافة إلى ذلك، ومع تصاعد المشكلات الأمنية وعدم اليقين الاقتصادي، يُتوقَّع أن تغلق 60 ألف شركة صغيرة ومتوسطة أبوابها في عام 2024، وهو رقم يزيد بنسبة 50% عن التوقعات الأولية البالغة 40 ألفًا في الظروف العادية.[5]

الرسم البياني2: الاستثمارات التي تلقتها شركات التكنولوجيا الإسرائيلية في السنوات الأخيرة (2022–2024، مليار دولار).

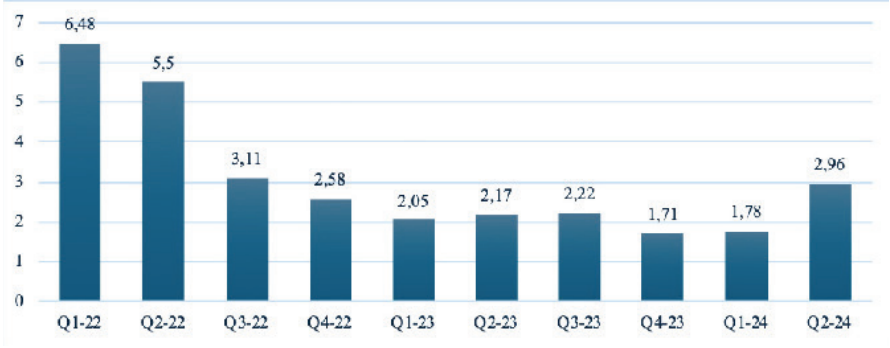

المصدر: عام منذ 7 أكتوبر: تقرير عن وضع قطاع التكنولوجيا العالية في إسرائيل.

إن إسهام شركات التكنولوجيا تُعَدّ ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الإسرائيلي، إذ تستقطب هذه الشركات استثمارات ضخمة، خاصة بعد شركات وادي السيليكون في الولايات المتحدة وشركات نيويورك. بالإضافة إلى القيمة الاقتصادية التي تخلقها، تؤدّي الشركات التكنولوجية دورًا حيويًّا في المالية العامة من خلال الضرائب التي يدفعها كل من الموظفين والشركات.

عند النظر إلى الاستثمارات الرأسمالية التي حصلت عليها شركات التكنولوجيا في الفترة من الربع الأول من عام 2022 حتى الربع الثاني من عام 2024، يظهر تباطؤ كبير في هذا المجال. وقد بلغت الاستثمارات الرأسمالية أدنى مستوياتها في الربع الأخير من عام 2023، وهو الربع الذي شهد اندلاع الصراعات. وعلى الرغم من الانتعاش الذي تحقق في فترة ما بعد الجائحة، لم يُستطَع الحفاظ على هذا الزخم.[6]

ورغم هذا الانخفاض، استطاعت شركات التكنولوجيا الإسرائيلية جذب استثمارات رأسمالية بقيمة 8.83 مليار دولار عام 2023، وهذا جعلها تتبوّأ المرتبة الثالثة عالميًّا كمركز تكنولوجي. وقد تصدرت شركات وادي السيليكون القائمة بـ44.3 مليار دولار، تليها نيويورك بـ13.9 مليار دولار، في حين جاء كل من بوسطن ولندن وباريس خلف الشركات الإسرائيلية.[7]

الرسم البياني 3: نتائج استطلاع رأي المجتمع الإسرائيلي (29 أكتوبر 2023 – 15 سبتمبر 2024، بالنسبة المئوية)

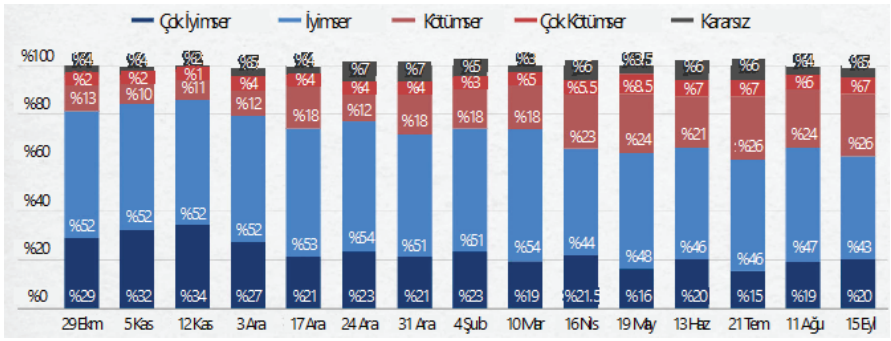

المصدر: «السيوف الحديدية: نظرة عامة، جامعة تل أبيب – معهد الدراسات الأمنية الوطنية

يُعَدّ التوظيف المؤهل في شركات التكنولوجيا ذات التكنولوجيا المتقدمة– ذا أهمية كبيرة بجانب الاستثمارات الرأسمالية، حيث إن هذه الفئة من الموظفين الذين يتلقون رواتب مرتفعة يسهمون بقيمة مضافة كبيرة، وتزداد إسهاماتهم الاقتصادية من خلال الضرائب المفروضة على الدخل. في عام 2012، كانت حصة شركات التكنولوجيا في إجمالي التوظيف تبلغ 7.7%، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 11% في عام 2021. ولكن خلال السنوات الثلاث الماضية، توقفت هذه الزيادة.[8]

وعند النظر إلى التطورات التي حدثت بعد 7 أكتوبر 2023م، يبدو أن شركات التكنولوجيا حافظت على استقرارها، رغم وجود بعض نقاط الضعف، حيث إن القطاع التكنولوجي، الذي يشهد عادة تدفقات كبيرة من تغييرات الوظائف على مستوى عالمي، يواجه خطرًا يتمثل في احتمال مغادرة هذه القوى العاملة «إسرائيل» في حال استمرت الصراعات لفترة طويلة. وهذا الأمر يشكل تهديدًا كبيرًا للأسواق.

في العصر الحالي الذي يشهد تطور وسائل الاتصال الحديثة، يمكن القول: إن الرأي العام في الدول الديمقراطية –حتى وإن كان جزئيًا– يؤثر في توجهات الحكومات السياسية. بينما تواجه «إسرائيل» مخاطر اقتصادية قصيرة المدى، إلا أن قوتها الداخلية أيضًا يجب أخذها في الاعتبار، خصوصًا في ما يتعلق بتوجهات الرأي العام المحلي تجاه العدوان على غزة ولبنان. على الرغم من أن الأزمة الاقتصادية قد تخلق ضغوطًا على الحكومة، إلا أنه لا ينبغي تجاهل التأثير الكبير للدوافع الدينية في استمرار دعم الرأي العام للسياسات الحكومية.

أظهرت نتائج استطلاع للرأي الذي أجرته جامعة تل أبيب بعد أن بدأت «إسرائيل» هجماتها على غزة، حقائق مثيرة للاهتمام، فبحسب ما هو موضح في الرسم البياني3، يتبين أن إيمان المجتمع الإسرائيلي بقدرته على تجاوز الأزمة والعودة إلى الاستقرار قد انخفض بشكل تدريجي؛ إذ بعد مرور عام على اندلاع الصراع، ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يشعرون بالتشاؤم أو التشاؤم الشديد من 15% إلى 33%. يشير هذا الاتجاه إلى أن استمرار الصراع يخلق حالة من عدم الاستقرار داخل المجتمع الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، انخفضت الثقة في الجيش الإسرائيلي من 89.5% في أكتوبر 2023 إلى 76% في سبتمبر 2024. أما دعم الحكومة فقد تراجع من 26% إلى 22% في الفترة نفسها. ومع ذلك، لا يزال أكثر من 50% من الأشخاص يدعمون فكرة تطويع أفراد أُسَرهم أو أطفالهم في الجيش، أو العودة إلى الخدمة العسكرية بعد إنهاء خدمتهم. خصوصًا إذا كانت هناك عملية عسكرية على الجبهة الشمالية، فإن 15% من المجتمع الإسرائيلي عبّروا عن استعدادهم لدعم أفراد عائلاتهم وتشجيعهم على الانضمام.

بشكل عام، يمكن القول بوضوح: إن هناك زيادةً في الشعور بالقلق، وانخفاضًا في

الثقة في المجتمع الإسرائيلي، ومع ذلك، يجب ملاحظة أن الدافع لمكافحة «الإرهاب» لا يزال مرتفعًا، وهو ما يُعتقَد أنه يعزّز من قدرة المجتمع على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية.

سياسة اقتصاد الطاقة والصراع الإقليمي

تزداد النقاشات المتعلقة بالطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الشرقي عامًا بعد عام. بعد اكتشاف «إسرائيل» للغاز الطبيعي، زاد الاهتمام والمنافسة الدولية بشكل متزايد، وانضمت تركيا إلى هذه المنافسة من خلال بدء الأنشطة الاستكشافية في المناطق الاقتصادية الحصرية التابعة لجمهورية شمال قبرص التركية. من جهة إسرائيل، جرى الانتقال إلى مرحلة الإنتاج الفعلي، حيث بدأ إنتاج كميات كبيرة من الغاز، وبخاصة من حقول «ليفياثان» و«تامار».

الخريطة 1. حقول الغاز الطبيعي في إسرائيل

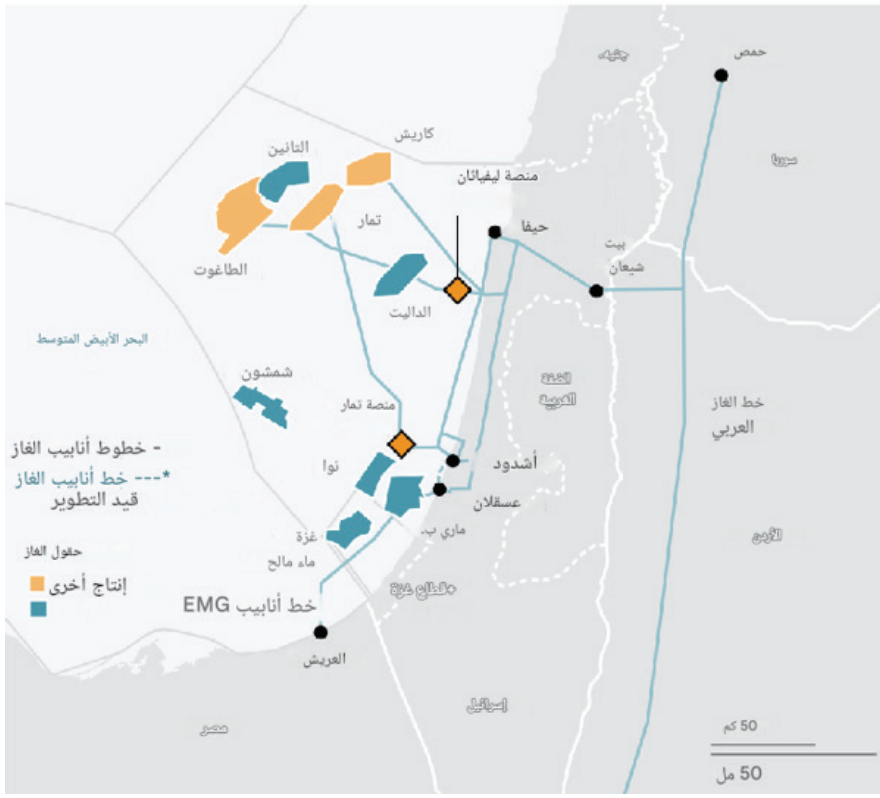

المصدر: ستيوارت إليوت، "حصلت مصر على 82% من الغاز المتعاقد عليه من حقل ليفياثان الإسرائيلي

قامت «إسرائيل» بإنتاج 24.7 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وفي يناير 2024، أعطت إشارات بأنها ستنتج كمية أكبر من العام السابق، حيث توقعت إنتاج 13 مليار متر مكعب من إنتاجها في عام 2023، جرى تصدير 11.6 مليار متر مكعب إلى مصر والأردن. الغاز الطبيعي المصدّر إلى مصر عبر خط أنابيب غاز شرق المتوسط يُعَدّ ذا أهمية حيوية للأسواق العالمية. كان خط أنابيب غاز شرق المتوسط يُستخدَم حتى عام 2012 لتصدير الغاز المصري إلى «إسرائيل»، لكن بعد الاضطرابات العربية توقفت تدفقات الغاز. بعد أن عجزت مصر عن تلبية احتياجاتها الداخلية، عاد تدفق الغاز بشكل معكوس منذ عام 2019، وأصبحت «إسرائيل» سوقًا مهمًّا للغاز المصري.

الرسم البياني 4: حجم التجارة العابرة اليومية (يناير 2023 – أبريل 2024، مليون طن متري)

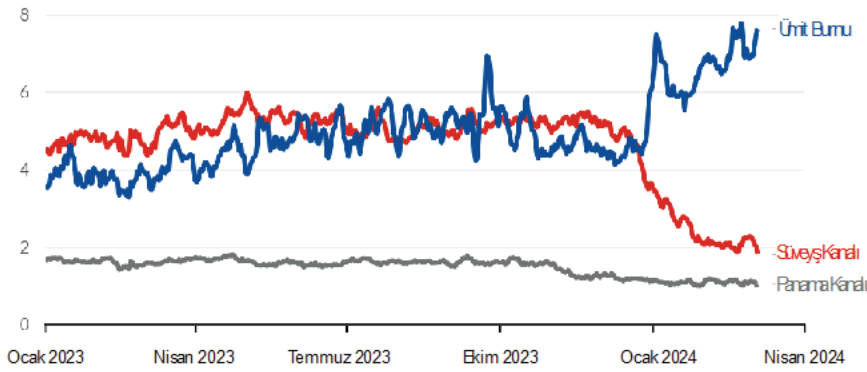

المصدر: المنصة العالمية للأمم المتحدة

على الرغم من أن احتياطيات حقول الغاز الطبيعي في «إسرائيل» لا تُعَدّ مرتفعة مقارنةً بالدول الرئيسة المنتجة، إلا أن محاولات مصر للحصول على الغاز الطبيعي من الأسواق العالمية عبر استيراد الغاز الطبيعي المسال بدلاً من الحصول عليه من «إسرائيل»، ستشكل ضغطًا كبيرًا على الأسعار العالمية.[9] الجانب الآخر من تدفقات الطاقة يتمثل في إعادة تصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا والاتحاد الأوروبي عبر منشآت مصرية لتسييل الغاز الطبيعي. في شتاء عام 2023، قامت مصر بتصدير 5 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال إلى دول ثالثة. غالبية الغاز الطبيعي الذي يتم تسييله في مصر يأتي من «إسرائيل». في حال انقطعت تدفقات الغاز من «إسرائيل»، ستواجه مصر مشكلات في بيع الغاز الطبيعي المسال إلى الدول الأخرى.

تكلفة الصراع

أصبحت مصادر الطاقة القائمة على الكربون والصراع حول هذه المصادر منذ بداية القرن العشرين عاملاً حاسمًا في السياسة العالمية. عندما قامت الولايات المتحدة في عام 1933 بتشغيل شركة أرامكو، وبدأت في السيطرة على إنتاج النفط السعودي وبيعه، أسهم ذلك بشكل كبير في تعزيز وضع الدولار بوصفه عملة احتياطية عالمية. وعندما وصلنا إلى عام 1973، أدى خفض إمدادات النفط نتيجة حرب أخرى مع «إسرائيل» إلى زيادة كبيرة في أسعار برميل النفط. وقد أدى هذا إلى أزمة أدت إلى إفلاس الفكر الكينزي في المجالين الأكاديمي والسياسي. هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط والمقاييس الاقتصادية الكبرى. هذه التجارب السابقة تدفع الدول في أسواق الطاقة إلى الحفاظ على توازن حساس. وعند النظر إلى الدول الخليجية وإيران في هذا السياق، يمكن فهم مخاطر الصراع التي نشهدها على مدار العام الماضي بشكل أفضل.

إنّ إنتاج النفط والغاز الطبيعي إلى جانب حركة التجارة عبر قناة السويس والبحر الأبيض المتوسط- يشكّل بعدًا آخر لهذه الحسابات. بعد الهجمات التي شنها الحوثيون عند مدخل البحر الأحمر، شهدت تجارة قناة السويس انخفاضًا دراماتيكيًّا. كما هو موضح في الرسم البياني4، فإن حجم التجارة تراجع بسرعة بعد نوفمبر 2023، بينما زادت التجارة عبر رأس الرجاء الصالح بوصفه بديلاً. ومع ذلك، فإن المسافة والوقت المتزايدين رفعا التكاليف بشكل كبير بالنسبة للعديد من الشركات. إذا استمر الصراع أو تحول إلى حرب على مستوى إقليمي، فإن ذلك يعني توقف هذه التجارة بشكل كامل.

في الآونة الأخيرة، تزايدت التوترات بين «إسرائيل» وإيران وحزب الله اللبناني، وهذا أثار خطر حدوث صراع واسع النطاق في المنطقة، إلا أنه من الواضح أن الطرفين يسعيان لتجنب مثل هذه الحرب. هجمات «إسرائيل» المكثفة على لبنان وردّ إيران عليها بإطلاق صواريخ، ظهرا كأفعال محدودة التأثير. خاصة أن هجمات «إسرائيل» على لبنان كانت أكثر كثافة مقارنة بالعمليات الجوية التي نفذتها الولايات المتحدة خلال حرب أفغانستان. ومع ذلك، فإن رد إيران على هذه الهجمات كان محدودًا كما كان الحال في الفترات السابقة. على سبيل المثال، بعد اغتيال قاسم سليماني، لم يتم الرد، كما أن تأثير الهجمات الصاروخية التي جرى تنفيذها بعد الهجوم على القنصلية كان ضعيفًا. يُنظَر إلى الادعاءات التي تفيد بأن إيران عمدت إلى تقليص قدرتها الصاروخية في الهجوم الأخير على أنه أحد أسباب هذا الرد الضعيف.

على الرغم من هجمات «إسرائيل» الصاروخية، فإن عدم ردها العسكري الواسع وعدم إعلان الحرب، وكذلك مساعيها للحفاظ على قنوات التواصل مع القوى الدولية- كل ذلك يُظهر أن الأطراف تتجنب اندلاع صراع كبير. تؤدّي التوازنات الاقتصادية

والإستراتيجية دورًا مهمًّا في هذه الديناميكية؛ إذ قد يؤدي انقطاع إنتاج النفط في منطقة الخليج إلى زيادة كبيرة في أسعار النفط العالمية، وهو ما قد يشكل ضغطًا كبيرًا على اقتصادات العديد من الدول، وخاصة في أوروبا. وبصفة خاصة، تحمل الولايات المتحدة مخاوف من أن ارتفاع أسعار النفط قد يعزز الاقتصاد الروسي. هذا الوضع قد يؤدي إلى تعافي موسكو من التكاليف الثقيلة التي تكبدتها في حربها مع أوكرانيا من خلال عائداتها النفطية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعطيل الإنتاج في حقول الغاز الطبيعي بشرق البحر الأبيض المتوسط قد يؤدي إلى انقطاع في الإمدادات الدولية للطاقة، وهذا سيرفع أسعار الطاقة. وهذه المخاطر الاقتصادية تزداد أهمية، خصوصًا مع اقتراب فصل الشتاء، وهو ما يجعلها أكثر حساسية بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا.

تستمر الولايات المتحدة في دعمها لـ«إسرائيل»، في حين تبذل جهودًا لمنع انتشار الصراعات في المنطقة. إن محاولات كل من «إسرائيل» وإيران لتجنب تصعيد هذا النوع من الصراعات تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الإقليمي والعالمي. ومع ذلك، فإن العمليات التي تنفذها «إسرائيل» ضد حزب الله اللبناني، وتصفية كبار قادة الحزب بشكل كبير، تُظهر أن «إسرائيل» تسعى إلى تحويل هذه التوازنات لمصالحها.

إن قيام إيران وحزب الله بتنفيذ هجمات على الموانئ التجارية ومنصات إنتاج الغاز

الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط بدلاً من استهداف المناطق العسكرية الإستراتيجية لـ«إسرائيل»- سيجذب انتباه العالم الغربي بشكل أكبر. مثل هذه الهجمات قد تؤدي إلى إرباك التوازنات الحساسة للطاقة والتجارة في المنطقة بحيث يضر بمصالح الغرب، وهذا قد يسهم في خلق تأثير رادع في عدوان «إسرائيل».

إذا لم تُتَّخَذ خطوات ردع لوقف عدوان «إسرائيل»، فثمة احتمال متزايد بأن تتفاقم الصراعات في لبنان وسوريا في الأيام القادمة. في هذا السياق، هناك احتمالية أن تقوم «إسرائيل» بضم الضفة الغربية بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية. على الرغم من أن مثل هذا الضم قد يترتب عليه تكاليف اقتصادية كبيرة لـ«إسرائيل»، إلا أن الدعم المالي من الولايات المتحدة قد يساعد في تغطية هذه التكاليف. ومن هنا، يصبح من الضروري أن تتخذ الدول الأخرى في المنطقة خطوات لضبط التوازن لمصلحة فلسطين ووفقًا لمصالحها الخاصة. في النهاية، تشكل التوازنات الاقتصادية والتجارية في المنطقة العقبة الإستراتيجية الكبرى التي تمنع نشوب حرب واسعة النطاق، وتؤدّي دورًا حاسمًا في تجنب الأطراف لتصعيد النزاع.

الهوامش والمراجع:

1. Saher GHAZZAWI, The fate of Israeli scene in the battle of Alaqsa Flood, Rouya Turkiyyah, 2024 (1\13), 35-50. https://2u.pw/2Rvy7vgN
2. "World Bank Report: Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy – September 2024 Update", BM, 26 Eylül 2024, s. 6-8, https://www.un.org/unispal/document/world-bank-report-26sep24, (Erişim tarihi: 5 Ekim 2024).
3. Tomer Fadlon, Esteban Klor ve Ofer Shelaf, "Implications of Continuing the War on Israel's Economy—Three Scenarios", INSS, 19 Ağustos 2024, https://www.inss.org.il/publication/economy-war, (Erişim tarihi: 5 Ekim 2024).
4. Hanna Ziady, "Israel's Economy is Paying a High Price for Its Widening War", CNN, 4 Ekim 2024.
5. Ziady, "Israel's Economy is Paying a High Price for Its Widening War".
6. مآلات المشهد الإسرائيلي في معركة طوفان الأقصى وما بعدها، رؤية تركية: https://2u.pw/QHYZU0X2
7. "A Year since October 7: A Situation Report on the Israeli High-Tech Sector", Israel Innovation Authority, (Eylül 2024), https://innovationisrael.org.il/en/report/israeli-high-tech-1-year-to-oct7, (Erişim tarihi: 5 Ekim 2024).
8. "A Year since October 7".
9. Henry Edwardes Evans, Stuart Elliott, Herman Wang ve Robert Perkins, "FACTBOX: Iran's Missile Attack On Israel Spikes Oil, Gas, Shipping Market Risks", S&P Global Commodity Insights, 1 Ekim 2024, https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/natural-gas/100124-factbox-israel-hezbollah-escalation-highlights-risk-to-regional-oil-gas-shipping-markets, (Erişim tarihi: 5 Ekim 2024).